

Distr.: General  
4 August 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

## طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين

ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية الصين في  
تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ  
تعداده ٢٣ مليوناً، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي  
بور كينا فاسو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسانت فنسنت وجزر  
غرينادين، والسنغال، وسوازيلند، وغامبيا، وغرينادا، وملاوي،  
وناورو، ونيكاراغوا، وهندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، نتشرف بأن نطلب إليكم عملاً بالمادة ١٤  
من النظام الداخلي للجمعية العامة إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة  
والخمسين للجمعية العامة عنوانه "ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية  
الصين في تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ تعداده  
٢٣ مليوناً، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها". وعملاً بالمادة ٢٠ من النظام  
الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة إيضاحية (انظر المرفق الأول) ومشروع قرار  
(انظر المرفق الثاني).

(توقيع) جرميا مانيلى

المستشار

والقائم بالأعمال بالنيابة

للبعثة الدائم لجزر سليمان

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ميشيل كافاندو

الممثل الدائم لبوركينا فاسو

لدى الأمم المتحدة

- (توقيع) جاكيو أ. ريلانغ  
الممثل الدائم لجزر مارشال  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) إبراهيم ديغين ك. أ.  
الممثل الدائم لبوركينا فاسو  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) جويل نيليكو  
المستشار  
والقائم بالأعمال بالنيابة  
للمبعثة الدائمة لمملكة سوازيلند  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) بابوكر - بليز اسماعيل جاجني  
الممثل الدائم لغامبيا  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) يوسف ماكدادلي جوايوي  
الممثل الدائم لجمهورية ملاوي  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) فنسي نيل كلودومار  
الممثل الدائم لجمهورية ناورو  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) أنجيل إدموندو أوريلانا  
الممثل الدائم لهندوراس  
لدى الأمم المتحدة
- (توقيع) ماريو ه. كاستيلون دوارتي  
القائم بالأعمال بالنيابة  
للمبعثة الدائمة لنيكاراغوا  
لدى الأمم المتحدة

## المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بوركينا فاسو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسنغال، وسوازيلند، وغامبيا، وغرينادا، وملاوي، وناورو، ونيكاراغوا، وهندوراس لدى الأمم المتحدة

### مذكرة إيضاحية

مع قبول توفالو الواقعة في جنوبي المحيط الهادئ عضوا في الأمم المتحدة في وقت لاحق من العام الحالي، ستصبح جمهورية الصين في تايوان البلد الوحيد في العالم الذي لا يزال مستبعدا من عضوية الأمم المتحدة. ولذلك يلزم بصورة عاجلة دراسة هذه الحالة من زاوية جديدة تماما، ومعالجة هذا الإغفال الخاطيء. وثمة أسباب عديدة تبرر تمتع جمهورية الصين بالحق في أن تلعب دورا في الأمم المتحدة:

١ - إن جمهورية الصين بلد ديمقراطي وحكومته المنتخبة بصورة ديمقراطية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكن أن تمثل حقا مصالح وآمال شعب تايوان في الأمم المتحدة.

إذ تتعايش جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية على الجانب الذي تشغله كل منهما من جانبي مضيق تايوان، دون أن تخضع أي منهما لحكم الأخرى. وعلى مدار نصف القرن المنصرم، طور كل جانب نظامه السياسي وقيمه الاجتماعية وعلاقاته الخارجية. وبالتالي، فإن كلا من الجانبين لا يملك إلا أن يتكلم باسم الشعب الخاضع فعلا لولايته على الجانب الذي يشغله من جانبي مضيق تايوان، وإلا أن يمثل ذلك الشعب.

٢ - إن استبعاد جمهورية الصين من الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها قد خلق عقبة كبيرة وخطيرة لحكومة وشعب جمهورية الصين على حد سواء في سعيهما إلى المشاركة بصورة طبيعية في المنظمات والأنشطة الدولية.

فمنذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧١، ظلت الأمم المتحدة تنظر في مسألة تمثيل الصين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين، القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي قررت فيه أن تأخذ جمهورية الصين الشعبية مقعد الصين. غير أن ذلك القرار لم يتطرق إلى مسألة التمثيل المشروع لشعب تايوان في الأمم المتحدة.

والأسوأ من ذلك أنه في حين يُستبعد ممثلو جمهورية الصين من جميع أنشطة الأمم المتحدة، فإن عدم تمتع جمهورية الصين بعضوية الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة

٢٧٥٨ (د - ٢٦) كثيرا ما يُستخدم كذريعة لمنع الأفراد والجماعات غير الحكومية في الجمهورية من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة وفي كافة الأنشطة المتصلة بجميع مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو عدم تشجيعها على المشاركة فيها.

وهذا الاستبعاد الظالم للأفراد والرابطات المدنية المنتمية لجمهورية الصين يتناقض مع التيار السائد الذي يقضي بإشراك كل من يمكن إشراكهم في الشؤون الدولية، ويتعارض مع دعوة الأمم المتحدة إلى إقامة شراكة عالمية وشاملة.

٣ - إن جمهورية الصين، وهي بلد له إنجازاته التي لا يُستهان بها، هي عضو بناء ويتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي.

فجمهورية الصين تلعب دورا إيجابيا في تشجيع التجارة العالمية، واستئصال شأفة الفقر، والنهوض بحقوق الإنسان، وهي حقيقة تستحق الاعتراف بها من أعضاء الأمم المتحدة.

وجمهورية الصين يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة وتمتع بنظام ديمقراطي. وهي، قبل كل شيء، بلد محب للسلام، وقادر على الوفاء بالالتزامات المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، وراغب في الوفاء بها.

وشعب جمهورية الصين في تايوان يتمتع اليوم بدرجة عالية من الحرية والديمقراطية. فقد أجرت الجمهورية أول انتخابات رئاسية مباشرة في آذار/مارس ١٩٩٦، حيث كانت المرة الأولى في تاريخ الجمهورية التي يُنتخب فيها أكبر قائد لها بالتصويت الشعبي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، انتخب السيد تشن شوي - بيان، من الحزب التقدمي الديمقراطي، في ثاني انتخابات رئاسية مباشرة، ليكون ذلك أول تداول للسلطة الرئاسية بين الأحزاب السياسية في تاريخ جمهورية الصين. ومنذ تنصيب السيد تشن في أيار/مايو ٢٠٠٠، شهد شعب جمهورية الصين انتقالا سلميا للسلطة نتيجة لإجراء انتخابات حرة.

وتُعد جمهورية الصين من أنجح نماذج التنمية الاقتصادية في القرن العشرين، وهي تحتل الآن المرتبة التاسعة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والمرتبة الرابعة عشرة في قائمة البلدان المشاركة في التجارة. كما أنها من كبار المستثمرين في شرقي آسيا، فضلا عن تمتعها بثالث أكبر كمية من احتياطات النقد الأجنبي في العالم.

كما أن جمهورية الصين بلد ذو توجه إنساني. فقد أوفدت، على مدار السنوات، أكثر من ١٠٠٠٠ خبير لتدريب الفنيين في بلدان في شتى أنحاء العالم، ولا سيما بلدان آسيا ومنطقة جنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، لمساعدة تلك البلدان على تنمية

زراعتها ومصائد الأسماك وقطاعات تربية الماشية فيها. كما قدمت خلال السنوات العديدة الماضية البلايين من دولارات الولايات المتحدة ضمن جهود الإغاثة في حالات الكوارث في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية، واستجابت للنداءات الموجهة من الأمم المتحدة لتقدم الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة من أجل التعمير إلى البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية والحروب.

وحالياً، تُسهم جمهورية الصين برؤوس أموال في برامج التنمية الإقليمية، من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وتلتزم جمهورية الصين التزاماً تاماً بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبإدماجه في النظام الدولي لحقوق الإنسان الذي تقف على رأسه الأمم المتحدة.

٤ - ينبغي أن تلاحظ الأمم المتحدة اللفتات الاسترضائية التي صدرت في الآونة الأخيرة عن جمهورية الصين تجاه جمهورية الصين الشعبية، وأن تضطلع بدور تيسيري من خلال توفير ساحة لتحقيق المصالحة والتقارب بينهما.

ففي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، دعا الرئيس تشن زعيم جمهورية الصين الشعبية، جيانغ زيمين، إلى العمل معاً لعقد مؤتمر قمة تاريخي على غرار المؤتمر المعقود لتوه بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وأوضح أنه على استعداد للجلوس مع السيد جيانغ للسعي من أجل تحقيق المصالحة بين البلدين الواقعيين على جانبي المضيق، دون تحديد أية شروط مسبقة أو شكل للمحادثات أو مكان لها. كما حث قادة الجانبين على الاستفادة مما يتحلون به من حكمة وروح مبدعة، استناداً إلى مبادئ الديمقراطية والندية، للعمل معاً على تهيئة بيئة مواتية لتحسين العلاقات بين الجانبين. وأعرب كذلك عن الأمل في أن يحترم قادة جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية الاختيار الحر للشعب في الجانبين، وأن يعملوا معاً على حل مسألة إقامة "صين واحدة" في المستقبل.

والأمم المتحدة، باعتبارها منظمة مكرسة للحفاظ على السلام وصونه في العالم، ينبغي أن تيسر عملية المصالحة والسلام بين البلدين الواقعيين على جانبي المضيق. وتستطيع الأمم المتحدة أن تكون بمثابة ساحة لتعزيز التفاهم المتبادل والنوايا الحسنة بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية، بحيث يمكن وضع تدابير لبناء الثقة بما يقلل من التوتر عبر المضيق.

٥ - مشاركة جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة لا تشكل أي عائق أمام الحل السلمي للخلافات بين جانبي مضيق تايوان في المستقبل؛ بل أنها، في حقيقة الأمر، يمكن أن تساعد على إقرار السلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

إن نموذجا ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية السابقتين، وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هما بمثابة سابقتين للتمثيل المتوازي للأمم المقسمة في الأمم المتحدة. فالمبادلات بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لم تسهم فحسب في إقرار السلام والأمن الإقليميين، بل وأسهمت أيضا في توحيدهما بصورة سلمية عام ١٩٩٠. كما أن قبول عضوية شطري كوريا في الأمم المتحدة في نفس الوقت عام ١٩٩١ قد ساعد في بناء الثقة والاطمئنان المتبادلين بينهما، وهو ما وصل إلى ذروته في مؤتمر القمة الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

والوضع الاستراتيجي لتايوان يجعلها محورا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بكاملها. ومن ثم، يُعد استقرار مضيق تايوان والمنطقة المحيطة بها عنصرا حيويا لصون السلام والأمن في المنطقة بصفة خاصة، وفي العالم بصفة عامة. ومع عدم وجود آلية مؤسسية لإدارة الأزمات تغطي العلاقات عبر جانبي مضيق تايوان، سيؤدي إيجاد دور لجمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة إلى إدخال المنطقة في إطار آلية السلام والأمن التي تنطوي عليها الأمم المتحدة، بما يعزز من السلام والأمن في المنطقة. ولذلك، ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة البلدين الواقعين على جانبي مضيق تايوان على العمل معا والتعاون في المنظمة والمنظمات المرتبطة بها.

٦ - ينبغي أن تعمل الجمعية العامة على كفالة سماع صوت ٢٣ مليون نسمة في تايوان في الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها.

فقد طرأت تغييرات هائلة على الصعيد العالمي في العقدين الماضيين. فالعالم يواجه مهامًا تتزايد صعوبتها فيما يتعلق بالقضاء على المرض والفقر، وحماية البيئة والأنواع المعرضة للانقراض، وتنظيم الهجرة البشرية والنمو السكاني، وتعزيز حقوق وكرامة الإنسان. وكثير من تلك القضايا يتطلب بذل جهود عالمية وشاملة تتجاوز الحدود الوطنية التقليدية. ولكي تكون هذه الجهود المشتركة أكثر فاعلية وكفاءة، فإنها لا تحتاج فحسب إلى الدعم والتعاون على نطاق واسع بين الحكومات الوطنية، بل إنها تتطلب أيضا توسيع نطاق المساهمة والمشاركة من جانب هيئات الحكم المحلي، والرابطات المدنية، بل والأفراد. وينبغي على منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية التي تضطلع بأكثر المهام شمولًا، أن تدعو كل مشارك محتمل في المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى الشراكة التي تستهدف تعزيز أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

ومع بزوغ شمس ألفية جديدة، يرحب الناس بمحادثات السلام العربية - الإسرائيلية، وبمؤتمر القمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وبقرب انضمام كل من جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية. وكل هذه الأحداث تعني أن المصالحة قد حلت محل المواجهة باعتبارها الروح السائدة في القرن الجديد، وباعتبارها القيمة الرئيسية من قيم المجتمع الدولي. وقد آن الأوان لأن تعيد الأمم المتحدة النظر بصورة جادة في مدى صحة الاستمرار في استبعاد جمهورية الصين من هذا المحفل الذي هو أهم المحافل الدولية قاطبة. فمن خلال مشاركة جمهورية الصين، سيكون بمقدور الأمم المتحدة أن تكون على مستوى مبدأ العالمية الذي تقوم عليه، وأن تحقق هدفها المتمثل في الدبلوماسية الوقائية، وأن تيسر عملية المصالحة والسلام عبر المضيق.

## المرفق الثاني

## مشروع قرار

## إن الجمعية العامة،

إذ ترى أن شعب جمهورية الصين في تايوان، الذي يبلغ عدده ٢٣ مليون نسمة، هو الشعب الوحيد المتبقي في العالم دون أن يتمتع بتمثيل فعلي وشرعي في الأمم المتحدة،

وإذ تدرك أنه، منذ عام ١٩٤٩، تمارس حكومة جمهورية الصين السيطرة والولاية الفعليتين على منطقة تايوان، في حين تمارس جمهورية الصين الشعبية السيطرة والولاية الفعليتين على البر الرئيسي للصين خلال الفترة ذاتها،

وإذ تعترف بأن جمهورية الصين في تايوان عضو بناء ويتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي، ويتمتع بنظام ديمقراطي وباقتصاد قوي نشط،

وإذ تلاحظ أن الموقع الاستراتيجي لتايوان عنصر حيوي للسلام والأمن في منطقتي شرقي آسيا والمحيط الهادئ، وفي العالم،

وإذ تدرك أن تحديد العلاقات مستقبلا بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية ينبغي أن يحترم تماما الإرادة الحرة للشعب في الجانبين، وينبغي أن يتم بصورة سلمية،

وإذ تضع في اعتبارها التزام جمهورية الصين بالحل السلمي للخلافات مع جمهورية الصين الشعبية، وإبداءها بصورة متكررة لفتات ودية واسترضائية تجاه قيادة جمهورية الصين الشعبية،

وإذ تلاحظ إعلان حكومة جمهورية الصين في تايوان قبولها دون شروط للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وقدرتها على تنفيذ تلك الالتزامات ورغبتها في ذلك، والتزامها التام بمبادئ وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تؤكّد على ما يترتب على الاعتراف بالحقوق الأساسية لشعب جمهورية الصين في تايوان، البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة، وعلى احترام هذه الحقوق، من أهمية في توطيد مبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة،

تقرر:

(أ) أن تحترم تماما اختيارات الشعب على جانبي مضيق تايوان فيما يتصل بالعلاقات بين الجانبين مستقبلا، وأن ترفض أي ترتيب منفرد أو حل عن طريق القوة لخلافاتهما بغير الوسائل السلمية؛

(ب) أن تعرب عن قلقها إزاء التوتر القائم عبر المضيق وما يمكن أن يتركه من أثر على سلام المنطقة واستقرارها وازدهارها، وأن تشجع جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية على استئناف الحوار والاتصالات بينهما على أساس سلمي وعلى قدم المساواة؛

(ج) أن تنشئ فريقا عاملا تابعا للجمعية العامة تُنشط به ولاية دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان من أجل كفالة مشاركة شعبها، البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة، بصوت مباشر وممثل له، في الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها.